العدد 3886 - السنة الثالثة عشرة
الأحد 18 جمادى الآخرة 1442 - الموافق 31 يناير 2021
Sunday 31 January 2021 - No.3886 - 13 th Year

وزير خارجية المملكة: تصريحات مسؤولي الإدارة الأمريكية تؤكد تطلعهم لتحقيق الأمن في المنطقة

السعودية: سنتحاور مع أمريكا وأوروبا بشأن أنشطة إيران

وزير الخارجية السعودي الأمير فيصل بن فرحان

الرياض- "وكالات": شدد وزير الخارجية الأمير فيصل بن فرحان بن عبدالله، على أن أمن المنطقة يحتل اهتمامات الدول الأوروبية وإدارة الرئيس الأميركي جو بايدن، وأن تصريحات مسؤولي الإدارة الأميركية تبين أنهم يتطلعون لتحقيق الأمن والاستقرار، ويضعون ذلك بعين الاعتبار، مضيفاً "سنتحاور معهم حول التحديات التي تواجهنا، ومنها أنشطة إيران المزعزعة للأمن والاستقرار، وبرنامجها النووي، ونحن على ثقة بأننا سنتغلب على هذه التحديات بالعمل معاً".

وقال خلال مشاركته في جلسة منتدى دافوس الاقتصادي المنعقدة افتراضياً بعنوان "إعادة تشكيل الجغرافيا السياسية": "نتطلع لأن يتحول الاهتمام في هذه المنطقة من العالم من التركيز على مهددات الأمن والصراعات العسكرية إلى التركيز على إسهاماتنا في تحقيق الازدهار والرخاء والنماء للعالم، فهذه الأمور يجب أن يتم التركيز عليها، وسنعمل مع شركائنا لتحقيق ذلك".

وأكد الأمير فيصل بن فرحان خلال مشاركته في محور التطورات الإيجابية التي شهدتها المنطقة بتوقيع اتفاق بيان العُلا، أن المملكة تدرك جيداً أن تحقيق التعاون الدولي لا يتم بمعزل عن تحقيق التعاون الإقليمي، ولهذا تنبع أهمية الوصول لتوقيع اتفاق بيان العُلا الذي جاء لتوحيد الصف في مواجهة التحديات، لتحقيق الأمن والاستقرار.

وشدد على أن جميع التحديات التي نواجهها في عالمنا اليوم تتطلب التكاتف والعمل معاً للتغلب عليها، وقال: "رأينا عام 2020 أنه لولا عملنا سوية فإننا لن نتمكن من مواجهة التحديات العالمية معاً".

واستذكر ترؤس المملكة لمجموعة العشرين العام الماضي، وجهودها في تنسيق الاستجابة العالمية لمواجهة فيروس كورونا المستجد، مشدداً على أهمية التعاون للحد من خطر الوباء.

وأشار وزير الخارجية إلى أهمية التعاون لمواجهة التحديات الأخرى التي يشهدها العالم، ومنها تغير المناخ، مؤكداً أن المملكة ستستمر في العمل مع شركائها الدوليين لتحقيق التعاون الإقليمي والعالمي، ومواجهة التحديات التي تتطلب القيادة والمسؤولية، لتحقيق الأمن والاستقرار والازدهار للشعوب حول العالم.

عاهل الأردن: لا سلام دون حل عادل للقضية الفلسطينية

العاهل الأردني عبد الله الثاني

عمان - "وكالات": قال العاهل الأردني عبد الله الثاني، أمس، إنه لا يمكن تحقيق الأمن والاستقرار والسلام دون حل عادل للقضية الفلسطينية.

وفي مقابلة مع وكالة الأنباء الأردنية الرسمية، أفاد الملك عبد الله، أنه "لا يمكن لمنطقتنا والعالم أن يحققا الأمن والاستقرار والسلام الذي ننشد، دون التوصل لحل عادل وشامل للقضية الفلسطينية".

وأضاف: "هذا الحل يجب أن يلبي جميع الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني الشقيق".

واعتبر أن القضية الفلسطينية، بالنسبة للأردن، هي "القضية المركزية الأولى"، مؤكدا استمرار جهود بلاده لتفعيل العملية السلمية وضمان وصولها لحل الدولتين.

ومضى قائلا: "نحن مستمرون أيضا بحمل شرف مسؤولية حماية ورعاية المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس الشريف، من منطلق الوصاية الهاشمية التاريخية على هذه المقدسات".

وتابع: "نكرس كل إمكاناتنا لحماية المقدسات في القدس وحماية هويتها العربية الإسلامية والمسيحية".وتشرف دائرة "أوقاف القدس"، التابعة لوزارة الأوقاف والمقدسات والشؤون الإسلامية الأردنية، على المسجد الأقصى وأوقاف مدينة القدس المحتلة، بموجب القانون الدولي، الذي يعد الأردن آخر سلطة محلية مشرفة على تلك المقدسات قبل احتلالها من إسرائيل.

من ناحية أخرى، أشار الملك عبد الله أن بلاده "أقامت علاقات إقليمية ودولية على أسس راسخة من الصدق والوضوح والشفافية".

وأوضح أن سياسة المملكة تستهدف "بناء وتعزيز علاقات إقليمية ودولية قائمة على التعاون ومبدأ حسن الجوار".

وأردف: "لا نتدخل بشؤون الآخرين ولا نسمح بالتدخل في شؤوننا".

يذكر أن المفاوضات متوقفة بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي منذ نيسان 2014؛ لرفض إسرائيل الإفراج عن معتقلين قدامى ووقف الاستيطان والقبول بحدود ما قبل حرب يونيو 1967 أساسا لحل الدولتين.

وتبذل الأردن جهودا متواصلة لاستئناف عملية السلام، كما تستنكر بشكل دائم السياسات الإسرائيلية التي تعرقل المفاوضات أو تهدد مستقبل إقامة دولة فلسطينية مستقلة.

السيسي يوجه رسائل للقادة العرب متطلعاً لدعمهم هذا الترشيح وفقاً لما تقضي به أحكام ميثاق المنظمة

مصر تعيد ترشيح أبو الغيط أميناً عاماً للجامعة العربية

أحمد أبو الغيط

القاهرة - «وكالات»: أعادت مصر أمس ترشيح أحمد أبو الغيط أميناً عاماً للجامعة العربية لولاية ثانية.

ووجه الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي رسائل إلى القادة العرب للإعراب عن اعتزام مصر بإعادة ترشيح أحمد أبو الغيط أميناً عاماً لجامعة الدول العربية لفترة ثانية مدتها خمس سنوات والتطلع لدعم القادة لهذا الترشيح وفقاً لما تقضي به أحكام ميثاق الجامعة.

وقال السفير بسام راضي، المتحدث باسم الرئاسة في مصر، إن «إعادة ترشيح أبو الغيط يأتي في إطار الاهتمام الكبير الذي توليه مصر تجاه عمل جامعة الدول العربية وحرص الرئيس السيسي على توفير كل الدعم الممكن للمنظمة التي يجتمع تحت سقفها العرب وتجسد طموحاتهم في عمل عربي جماعي».

وأكد راضي «حرص مصر على عمل عربي منسق يهدف إلى خدمة الشعوب والمصالح العربية، وهو ما اتسم به دور الأمين العام خلال فترة ولايته الأولى من إدارة واعية وحكيمة لدفة منظومة العمل العربي المشترك خلال مرحلة مليئة بالتحديات شهدتها المنطقة العربية».

يذكر أن أحمد أبو الغيط من مواليد 12 يونيو 1942، واختير في 10 مارس 2016 لمنصب أمين عام جامعة الدول العربية خلفاً لنبيل العربي الذي انتهت ولايته في نهاية يونيو 2016.

وشغل أبو الغيط سابقاً منصب وزير خارجية مصر منذ يوليو 2004 حتى مارس 2011، حيث استمر في منصبه لفترة وجيزة بعد اندلاع ثورة 25 يناير وتنحي الرئيس الأسبق محمد حسني مبارك.

عبرت عن استعدادها للتعاون مع الأمم المتحدة وواشنطن لحل النزاع في ليبيا

الإمارات تقرر منح جنسيتها للمستثمرين وأصحاب مهن أخرى

علم الإمارات يرفرف على قارب في دبي

أبوظبي - "وكالات": هو استبقاء واستقطاب الأمم المتحدة لانا نسيبة في أعلنت الإمارات أمس أنها قررت فتح باب منح الجنسية للمستثمرين والموهوبين والمتخصصين من أصحاب مهن أخرى من الأجانب لاستقطاب «العقول التي تساهم بقوة في مسيرتنا التنموية»، وفق تغريدات نشرها رئيس الوزراء الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، وفقاً لوكالة الصحافة الفرنسية.

وسيسمح القانون لهؤلاء بالاحتفاظ بجنسياتهم الأصلية.

ويعيش في الإمارات حوالي عشرة ملايين شخص يشكل الأجانب نحو 90 في المائة منهم.

وقال الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم الذي يشغل أيضا منصب نائب رئيس الدولة وحاكم دبي عبر «تويتر»: «اعتمدنا اليوم تعديلات قانونية تجيز منح الجنسية والجواز الإماراتي للمستثمرين والموهوبين والمتخصصين من العلماء والأطباء والمهندسين والفنانين والمثقفين وعائلاتهم».

وأضاف أن «الهدف واستقرار العقول التي تساهم بقوة في مسيرتنا التنموية».

وأوضح أنه سيتم «ترشيح الشخصيات المؤهلة للحصول على الجنسية الإماراتية عبر مجلس الوزراء والدواوين المحلية والمجالس التنفيذية».

والعام الماضي، قررت حكومة الإمارات منح الأطباء وعلماء الفيروسات المقيمين فيها إقامة لعشر سنوات. كما أعلنت الحكومة نيتها منح «الإقامة الذهبية» للخبراء في مجال الذكاء الصناعي وعلوم الكومبيوتر والطلاب المتفوقين في المدارس والجامعات، في وقت تسعى لاستقطاب المواهب للعمل ضمن برامجها العلمية المتسارعة، من الفضاء إلى الطاقة النووية.

من جانب آخر أكدت الإمارات، أمس الأول، أنها على استعداد للتعاون بشكل وثيق مع مجلس الأمن الدولي والإدارة الأمريكية الجديدة لإيجاد حل سلمي للنزاع في ليبيا.

وقالت مندوبة الإمارات في بيان إنه "توجد حاجة ملحة لتجديد الجهود الدبلوماسية لحل النزاع في ليبيا".

وأضافت أن "الإمارات مستعدة للعمل بشكل وثيق مع كل أعضاء مجلس الأمن، بما في ذلك الإدارة الأمريكية الجديدة، لتحقيق تسوية سلمية للشعب الليبي".

وتابعت "الإمارات ترحب بدعوة المجلس إلى انسحاب جميع القوات الأجنبية من ليبيا".

وأردفت لانا نسيبة في بيانها أن "الإمارات العربية المتحدة تؤمن إيماناً راسخاً بأن الحلول الدبلوماسية والسياسية هي السبيل الوحيد لإنهاء النزاع الليبي".

واعتبرت أن "الأولوية الأبرز هي الحفاظ على اتفاق وقف إطلاق النار وتعزيزه".

وخلصت مندوبة الإمارات في الأمم المتحدة إلى أن ذلك "سيمكن ويشجع مساراً سياسياً وانتقالا تقودهما ليبيا ويلبيان تطلعات الشعب الليبي للاستقرار والسلام والازدهار".

الحريري يتهم عون بتحويل الخلاف الحكومي إلى «اشتباك طائفي»

عون والحريري في أحد لقاءاتهما

بيروت - «وكالات»: اتهم الرئيس المكلف تشكيل الحكومة سعد الحريري، دوائر القصر الجمهوري بأنها «تريد توجيه الاشتباك الحكومي نحو مسارات طائفية»، مشدداً على «أننا لن نعطيهم فرصة الفرحة بأي اشتباك إسلامي - مسيحي. ولكل مقام مقال إذا شاءوا».

جاء ذلك في بيان مطوّل أصدره المكتب الإعلامي للرئيس الحريري، رداً على تصريحات منسوبة إلى الرئيس اللبناني ميشال عون نُشرت في صحيفة محلية. وقال بيان الحريري: «الواضح من السياق الكامل للكلام المنسوب أن دوائر قصر بعبدا تريد توجيه الاشتباك الحكومي نحو مسارات طائفية، وهي تنزع بذلك عن رئيس الجمهورية صفة تمثيل اللبنانيين بمختلف أطيافهم لتحصر هذا التمثيل بمسؤوليته عن حصص المسيحيين في الدولة والسلطة والحكومة».

وقال مكتب الحريري إن «دوائر القصر تعلم، ولا تريد أن تعترف، بأنه ليس سعد الحريري من يفرّط بحقوق المسيحيين ودورهم ومكانتهم في الدولة والسلطة والمؤسسات، وإلا لما كان العماد ميشال عون في موقع رئاسة الجمهورية الآن»، لافتة إلى أن الحريري «ابن مدرسة سياسية عبرت الطوائف منذ عقود وآمنت بالعيش المشترك قولاً وفعلاً ونصوصاً دستورية».

وعدّ الحريري في البيان الصادر عن مكتبه الإعلامي، أن «نقل الخلاف السياسي إلى ساحة التطييف، محاولة غير موفقة ومرفوضة ولن تمر، لتنظيم اشتباك إسلامي - مسيحي، يفترض البعض أنه أقصر الطرق الموصلة لتعويم من يريدون تعويمه وتعبيد طريق بعبدا للإرث السياسي».

ونفى الحريري الاتهامات الموجهة إليه بتمسكه بحق حصري في ولادة الحكومة «وهو أول من يدرك أن مراسيم التشكيل تصدر بالاتفاق بين الرئيسين»، قائلاً: «الدستور واضح وليس من داع لاستخدامه في الحسابات والحصص السياسية». كما أوضح أن عون أودعه قائمة بمجموعة أسماء، «اخترت منها وفقاً للأصول مجموعة من المشهود لهم بالكفاءة والاختصاص»، لافتاً إلى أنه «غاب عن فخامته أن الحل الذي اعتُمد لوزارة المال (بتخصيصها للطائفة الشيعية) تم بالتوافق ولم يقع الاعتراض عليه من قصر بعبدا». وقال الحريري: «يستحسن العودة إلى التأكيد أننا نطالب بحكومة من الاختصاصيين والقصر يريد حكومة من الحزبيين».

وأشار المكتب الإعلامي إلى أن «الحريري راهن على فتح صفحة جديدة تنقل البلاد إلى مساحات من المصالحة والإنجاز والإنقاذ الاقتصادي، وهو أقدم على مغامرة انتخاب العماد عون رئيساً، مدركاً أهمية التأسيس لمرحلة جديدة لا تحكمها سياسات الإنكار والتعطيل، غير أن الرياح جرت مع الأسف بما لا تشتهي النيات الطيبة وإرادة العيش المشترك والجهد المطلوب لوقف استنزاف الدولة في حلبات الطوائف».

وردّ مكتب الإعلام في رئاسة الجمهورية على رد الحريري، معتبراً أن البيان الذي صدر عن مكتبه الإعلامي «احتوى على ردود مغلوطة ومعلومات في غير موقعها الحقيقي». وقال: «حرصاً على عدم الدخول في سجال لا طائل منه، نكتفي بالإشارة إلى أن الرئيس المكلف من خلال ما جاء في ردّه، مصمم على التفرّد بتشكيل الحكومة رافضاً الأخذ بملاحظات رئيس الجمهورية العماد ميشال عون التي تجسّد الشراكة في تأليف الحكومة، استناداً إلى المادة 53 من الدستور». ورأى أن ذلك هي «النقطة الأساس في كل ما يدور من ملابسات حول تشكيل الحكومة خصوصاً أن التفرد هو نقيض المشاركة».

وختم البيان بالقول: «بالمختصر المفيد، لن تكون هناك حكومة تناقض الشراكة والميثاقية والعيش المشترك الحقيقي، المبنيّ على التوازن الوطني وحماية مرتكزاته».